من القوة العاملة الفلسطينية، والتي تشكل أجورها حوالى ثلث الناتج المحلي الاجمالي في الضفة والقطاع.

○ يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الاسرائيلي في تزويده بالسلع بمختلف أنواعها، حيث يستورد الاقتصاد الفلسطيني حوالى ٩٠ بالمئة من مجمل وارداته من اسرائيل، كما يصدر اليه حوالى ثلثي صادراته بالاسعار التي يفرضها الاقتصاد الاسرائيلي.

○ يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الاسرائيلي في تزويده بالحاجات الاساسية والمستلزمات الضرورية مثل الماء والكهرباء، حيث تقدم المحوّلات الكهربائية المحلية حوالى ٥ بالمئة فقط من مجموع الكهرباء المستهلكة من قبل السكان الفلسطينيين[٢٥].

ثالثاً: الممارسات التنموية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي

على الرغم من النقاش الحاد حول امكانية التنمية الشاملة في ظل الاحتلال، كانت الاراضي الفلسطينية المحتلة وما زالت، مسرحاً للتجارب التنموية، وقد وصل عددها الى عدد المؤسسات التي قامت بها. فبالاضافة الى النشاطات التنموية للمؤسسات الدولية مثل UNDP والمؤسسات التطوعية الاميركية مثل ANERA; CDF; CRS; HCM; USAID; AMIDEAST هناك تجربة اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة، الخطة الخمسية الاردنية، ونشاطات المؤسسات التنموية الفلسطينية مثل ملتقى الفكر العربي، مجموعة التنمية الاقتصادية EDG والمؤسسة العربية للتنمية TDC .

وجاءت نشاطات هذه المؤسسات بناء على القناعة بضرورة عدم الوقوف مكتوفي الايدي أمام التحولات الاقتصادية السلبية التي يخلقها الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بل وضرورة التصدي لها للتخفيف من حدتها، وتمكين المواطنين الفلسطينيين من الصمود على أرضهم. وظهر ذلك من خلال تطوّر وتنوّع استراتيجيات التنمية مثل، التنمية من أجل الصمود، التنمية المقاومة، تحسين ظروف المعيشة، التنمية الريفية، التنمية بالحماية الشعبية، التنمية مع فك الارتباط، التحضير للدولة[٢٣].

وعلى الرغم من ارتفاع المبالغ التي أُنفقت على مشاريع التنمية، الّا ان النتائج الاقتصادية ما زالت متدنية ولا تكاد تذكر. ولم تستطع الوقوف أمام أي تشوّه من التشوّهات الاقتصادية. واستمر الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي ارتباطاً تبعياً الى هذا الوقت، وارتفعت معدّلات البطالة ومعدلات الهجرة، وباتت كل الجهود التنموية عاجز عن حل ولو جزء من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني باستمرار. وبدا ذلك واضحاً في سوء الوضع الاقتصادي في الداخل منذ انتهاء حرب الخليج، وتوقف الدعم المالي السخي للداخل. كما وتفاقمت الازمة بسبب الاعداد المتزايدة من العائدين من الكويت والدول الاخرى.

وفي الواقع فان تردّي هذه الاوضاع يعود الى أسباب عدة أهمها، السياسة الاقتصادية الاسرائيلية التي سبقت الاشارة اليها، وما نجم عنها من تشوّهات، والممارسات التنموية المغلوطة داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، التي لم تؤد الى تبديد الاموال وحسب، وإنما الى الحد من نجاح الجهود التنموية الجارية أيضاً، حيث سيطر على النشاطات التنموية العوامل التالية:

اولاً: اتسمت جميع المحاولات التنموية بالجزئية مع افتقارها الى تصوّر شامل لاستراتيجية التنمية التي يجب تطبيقها، حيث انها لم تحدّد اتجاهاً واضحاً للتنمية المنشودة، واقتصرت في نشاطاتها على تمويل مشاريع منفصلة مبعثرة هنا وهناك، دونما تركيز قطاعي أو جغرافي أو ديموغرافي.